التجربة الكيانية المهيضة (حكومة عموم فلسطين) «كنا في أعماقنا نحمل المفتي وكل القيادات الفلسطينية المعاصرة مسؤولية المأساة التي ألمت بنا»[٧]. كما أسهم موقف الدول العربية الرخو (أو المتآمر)، وارتباطها ورهانها على «العدالة البريطانية» في ضياع فلسطين ككل، وضياع ما تبقى، مستغلة في ذلك شعور الفلسطينيين بالانتماء العربي ورهانهم على الحكومات العربية، التي كانت تتحدث عن قدسية فلسطين، في تحريرها، ولا ينتقص ذلك من أهمية نضال الفلسطينيين للحصول على حقوقهم في اقامة كيان خاص بهم، اذ ان جميع الشعوب العربية، في تلك المرحلة، كانت ترى انها شعب واحد، وقد خدعت كالفلسطينيين بحكوماتها، ونخبها السياسية التي قادت تلك المرحلة.

مقابل ذلك، كان القائمون على المشروع الصهيوني يتصفون بالقدرة على التنظيم ووضوح الهدف، اضافة الى الدعم الذي تلقوه من دول المتروبول التي كانت ترى في المشروع الصهيوني آداة لضمان ابقاء طريقها الى شرق آسيا مفتوحاً. ففي العام ١٩٠٧ «قدم بازمان رئيس وزراء بريطانيا مذكرة، على ضوئها اتخذت قرارات من قبل مؤتمر ممثلي الدول الاستعمارية وقتئذ (وهي بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا)... وأوصى... بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي عن طريق اقامة حاجز بشري قومي وغريب على الجسر البحري الذي يربط آسيا بافريقيا، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث تقوم في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة»[٨]. وبعد إقامة دولة اسرائيل أصدرت أميركا وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي الشهير في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ «الذي تعهدت بموجبه حماية حدود اسرائيل القائمة»[٩].

القضية الفلسطينية في عهدة الحكومات العربية

انشغلت الحكومات العربية طوال فترة الخمسينات بتثبيت كياناتها القطرية بالرغم من رفعها شعار الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وقد جاهدت تلك الحكومات على محورين رئيسيين: الأول، مواجهة عدم الاستقرار الداخلي، حيث نشطت في الخمسينات حركة جماهيرية وسياسية اعتبرت الحكومات التي خاضت حرب فلسطين «حكومات خائنة»، فشهدت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما شهدت مصر انقلاباً عسكرياً في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، أطاح بنظام الملك فاروق. ولم يكن الوضع في الاردن والعراق بأفضل منه في سوريا، حيث توج في العراق بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، بينما استمر الحكم الملكي في الاردن بالرغم من محاولات الاطاحة به.

في تلك الفترة، نشط الوطنيون الفلسطينيون في إطار الحركة السياسية العربية التي نشأت بعد النكبة (حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب) التي كانت ترى، ان تحقيق الوحدة العربية هو الطريق الى تحرير فلسطين.

وبانشغال الحكومات العربية بأوضاعها الذاتية، كانت قضية فلسطين تطوى على الصعيد العالمي. فمنذ ١٩٥٢ تحولت تلك القضية الى مجرد مشكلة لاجئين في هيئة الامم المتحدة تدرس أمورها في اطار تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا). وقد اتخذت الدورة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة قراراً بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، حمل الرقم ٥١٣، خصص بموجبه مئتان وخمسون مليون دولار لاعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية خلال ثلاث سنوات[١٠]، «وقد لقي تجاوباً في ذلك الوقت من أغلب الدول العربية»[١١]. ومنذ الدورة السابعة